

ج01-010 (11/13) 08- د (0594)



## التقرير

المشترك لرئيسة مفوضية الاتحاد الافريقي

و

الأمين العام لجامعة الدول العربية للأنشطة

أكتوبر 2010 – أكتوبر 2013

—

## التقرير

### المشترك لرئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام لجامعة الدول العربية للأنشطة أكتوبر 2010 - أكتوبر 2013

#### مقدمة:

- 1- اعتمدت القمة الأفريقية-العربية الثانية المنعقدة في سرت ليبيا، في 10 أكتوبر 2010 استراتيجية شراكة جديدة وخطة عمل مشتركة للفترة 2011-2016. وضعت الإستراتيجية مبادئ وأهداف هذه الشراكة كما حددت المجالات الرئيسية الأربعة للتعاون وهي: (1) مجال السياسة والسلام والأمن؛ (2) الاقتصاد، التجارة والمالية؛ (3) الزراعة والأمن الغذائي (4) والمجال الاجتماعي والثقافي. وصادقت الإستراتيجية كذلك على آلية جديدة للمتابعة والتنفيذ محددة ولاية الهياكل القائمة وتشكيلها وإضفاء الطابع المؤسسي عليها وتنظيم اجتماعاتها.
- 2- تتضمن خطة العمل المشتركة 2011-2016 عدداً من البرامج والمشاريع لتنفيذها ضمن إطار الإستراتيجية. يعتبر تمويل خطة العمل مسؤولية جماعية لكافة أصحاب المصلحة بما في ذلك الحكومات الأفريقية والعربية، ومؤسساتها المالية الإقليمية والوطنية، وقطاعها الخاص والمجتمع المدني فضلاً عن الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين. كما حثت خطة العمل الحكومات الأفريقية والعربية على إدماج هذه الإستراتيجية وخطط العمل في خططها وموازناتها الوطنية.
- 3- في نهاية مداولاتها، اعتمدت القمة إعلان سرت الذي يعكس التزامات الإقليمين بتعزيز السلم والأمن فضلاً عن التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للإقليمين.
- 4- يشمل تقرير الأنشطة المشترك الفترة من أكتوبر 2010 إلى أكتوبر 2013. ويتكون من جزأين. يتناول الجزء الأول تنفيذ استراتيجية الشراكة الأفريقية العربية وخطة العمل المشتركة ملخصاً لإنجازات السنوات الثلاث الماضية، في إطار المجالات الرئيسية الأربعة للشراكة المحددة في الإستراتيجية كما سبقت الإشارة إليه في الفقرة (1). ويورد أيضاً الاجتماعات والمشاورات التي أجريت على مستوى أجهزة صنع السياسة المشتركة والمنظمتين المنسقتين بغية رصد عملية الشراكة وتوجيهها. ويسلط هذا الجزء أيضاً الضوء على بعض التحديات التي تواجه تقدم تنفيذ الإستراتيجية وخطة العمل. ويتضمن الجزء الثاني الإجراءات المقترحة اتخاذها لمواجهة التحديات المحددة في الجزء الأول.

## الجزء الأول: تنفيذ استراتيجية الشراكة الأفريقية العربية وخطة العمل المشتركة للفترة

**2010 - 2013:**

- 5- تشمل استراتيجية الشراكة الأفريقية العربية وخطة العمل 2011-2016 نطاقاً واسعاً من مجالات التعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف وتقتصر عدداً من البرامج والمشاريع التي تتطلب نجاح تنفيذها قدرًا كبيراً من الموارد.
- 6- بيد أن تنفيذ الإستراتيجية وخطة العمل المشتركة لم تحقق النتائج المتوقعة، نظراً التحديات المحددة في الجزء (ب) أدناه.
- 7- التقدم المحرز والتحديات التي تمت مواجهتها خلال تنفيذ الخطة للسنوات الثلاث الماضية هي كما يلي:

### (ألف) الإنجازات:

#### **(1) في مجال السياسة والسلم والأمن:**

#### **▪ التعاون بين المجلسين الأفريقي والعربي للسلم والأمن:**

- 8- تمثيلاً مع الأحكام ذات الصلة لإستراتيجية الشراكة الأفريقية العربية وخطة العمل المشتركة والتي تدعو إلى إجراء "مشاورات منتظمة على كافة المستويات بما في ذلك عقد اجتماعات استشارية بين مجلسي السلم والأمن لكل من لاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية"، تمت إقامة علاقات عمل مباشرة بين المجلسين. خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلسان اجتماعين استشاريين رسميين مشتركين في كل من القاهرة، مصر، يومي 18 و19 ديسمبر 2010 ونيويورك، في 27 سبتمبر 2012.
- 9- أتاحت المشاورات للجانبين فرصة لتبادل وجهات النظر حول الأزمات وأوضاع النزاعات في الصومال، والسودان، وجنوب السودان، والنزاع العربي-الإسرائيلي. وأشادا بالجهود الحالية لإيجاد حلول دائمة للأزمة في كل من السودان والصومال وتبادلا وجهات النظر حول أفضل السبل للقيام بمزيد من التنسيق بين التدابير التي يتخذانها في هذه المجالات.
- 10- بالنسبة للسودان وجنوب السودان، تم التأكيد على الحاجة إلى تسريع الجهود الرامية إلى حل المسائل العالقة في فترة ما بعد الانفصال بين السودان وجنوب السودان وفقاً للمبدأ الرئيسي المنفق عليه والمتمثل في دولتين صالحتين للبقاء تعيشان معا في سلام ويدعم بعضهما البعض.

11- فيما يتعلّق بالصومال، تمت الإشارة إلى الجهود الجبارة التي تبذلها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (الأميسوم)، وحث القيادة السياسية الصومالية وأصحاب المصلحة على الوفاء الكامل والأنّي بالتزاماتها بغية تحقيق مصالحه مبكرة وفعالة وسلام دائم في بلدهم. عقد الجانبان العزم على العمل معا بشكل وثيق لمساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية على القيام بمهامها الانتقالية بصورة مرضية ومواجهة التحديات في المجالات السياسية والأمنية والإنسانية.

12- أمّا فيما يخص النزاع في الشرق الأوسط، فقد أشاد الجانبان بمبادرات الجامعة العربية في إيجاد حل عادل وشامل بما في ذلك ضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وتحرير كافة الأراضي العربية المحتلة على أساس حدود 4 يونيو 1967 بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية وجنوب لبنان. وكرّر الجانبان أيضا دعم دولهما الأعضاء للجهود الفلسطينية الرامية إلى نيل صفة دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة.

13- في حين أعرب الجانبان عن تأييدهما لجهود السلام الجارية في الإقليمين وإيداء الاستعداد لتعزيز التعاون الوثيق لتحديد هذا الهدف، كذلك أقرّا بالأهمية القصوى التي نكتسيها تعبئة الموارد المطلوبة للتنفيذ الفعال للأنشطة المتفق عليها في خطة العمل المشتركة في سرت. وفي هذا الصدد، طلبا من أمانة جامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الأفريقي اتخاذ الخطوات الضرورية لتقديم مقترحات ملموسة بصورة مبكرة حول كيفية تفعيل الآلية الأفريقية العربية لدعم الجهود الخاصة بحفظ السلام وبناء السلام للمنظمتين على النحو الوارد في الفقرة 14 من استراتيجية الشراكة.

14- اتفق الجانبان كذلك على إضفاء الصبغة المؤسسية على العلاقات بينهما، ولاسيما من خلال ما يلي:

- (1) عقد اجتماعات استشارية سنوية مشتركة بالتناوب بين أديس أبابا والقاهرة.
- (2) تبادل جداول العمل وبرامج العمل.
- (3) التفاعل المنتظم بين رئيسي المجلسين حول المسائل ذات الاهتمام المشترك.
- (4) بعثات ميدانية مشتركة لتقييم الأوضاع ذات الاهتمام المشترك وتحديد المزيد من العمل المشترك عند الاقتضاء.
- (5) عقد لقاءات مشتركة/دورات لشحن الأفكار للتدبر في التهديدات الحالية والمستجدة ضد السلم والأمن في أفريقيا والعالم العربي ووضع استراتيجيات مناسبة للاستجابة.

(6) تنظيم دورات تدريبية وحلقات دراسية مشتركة في مجال حفظ السلام وتسوية النزاعات والدبلوماسية الوقائية.

▪ إنشاء لجان مشتركة للسفراء بين الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية:

15- تمشياً مع الفقرة 9 من استراتيجية الشراكة الأفريقية العربية التي ترمي إلى " إضفاء الصبغة المؤسسية على إجراء مشاورات منتظمة والتنسيق بين الإقليمين لكفالة مواعمة السياسات والمواقف والإجراءات على المستوى الدولي خصوصاً في الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى بما في ذلك الإدارة الاقتصادية العالمية" وكذلك تمشياً مع خطة العمل المشتركة 2011-2016 "مواصلة المشاورات على مستوى السفراء أو الممثلين"، شرع الجانبان في نوفمبر 2011 بإعداد دراسة ووضعاً " إطاراً عاماً بشأن إنشاء لجان مشتركة بين الاتحاد الأفريقي-جامعة الدول العربية للسفراء في عواصم مختارة حيث يوجد ممثلون دائمون للجانبين". وسوف يستخدم الإطار كخطوط توجيهية عامة لإنشاء وتفعيل اللجان المذكورة في عواصم مختارة في المحافل الدولية.

16- من المقرر أن يتم إنشاء اللجان المشتركة للسفراء في أديس أبابا، القاهرة، بروكسل، جنيف، نيويورك وواشنطن، وتم إحراز قدر من التقدم في بروكسل في هذا الخصوص.

(2) التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي:

▪ التعاون الاقتصادي

17- تم عقد اجتماع استشاري في القاهرة، مصر في أبريل 2012 بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية لوضع مقاربات مؤسسية لتنفيذ الأجندة الاقتصادية لإستراتيجية الشراكة وخطة العمل المشتركة 2011-2016. وأعد الجانبان العربي والأفريقي أوراق مفاهيمية في مجالات التعاون التالية: التجارة، الاستثمار، النقل، الاتصالات، الطاقة، الهجرة.

▪ المعرض التجاري الأفريقي العربي

18- يعتبر المعرض التجاري الأفريقي العربي أحد المشاريع الأكثر نجاحاً في إطار الشراكة الأفريقية العربية. نُظِمَّ المعرض للمرة الأولى في تونس العاصمة، (تونس)، الجمهورية التونسية في 1993. وبحلول 2003، تم عقد ستة معارض في كل من: تونس العاصمة، الجمهورية التونسية في أكتوبر 1993، جوهانسبيرج، (جنوب أفريقيا) في أكتوبر 1995، الشارقة، (الإمارات العربية المتحدة) في أكتوبر 1997، وفي داكار، (السنغال)

في أبريل 1999، وفي طرابلس، (ليبيا) في أكتوبر 2001 دار السلام، (تنزانيا) في نوفمبر/ ديسمبر 2003.

19- يشمل المعرض التجاري الأفريقي العربي 67 بلدا أفريقيا وعربياً. ويعتبر معرضاً عاماً حيث تُعرض وتُباع أنماط مختلفة من السلع والخدمات. ويتضمن ثلاثة عناصر رئيسية هي: (1) العنصر التجاري- عرض وبيع منتجات الصادرات من جميع القطاعات الاقتصادية؛ (2) العنصر الاقتصادي:- منتدى حول التعاون التجاري واجتماعات المشترين والبائعين التي تُنظم على هامش معرض السلع والخدمات و(3) العنصر الثقافي- عرض وبيع المنتجات الثقافية (الحرف اليدوية) وتنظيم عروض من قبل الفرق الفنية.

20- تم تأجيل الجولة السابعة للمعرض التي كان من المقرر تنظيمها في السودان في 2005 تم تأجيلها لسنة قادمة ثم إلغاؤها بعد ذلك، بسبب تدني مستوى تأكيد المشاركة.

21- بعد فترة تأجيل طويلة استمرت لثماني سنوات تقريباً، تم اتخاذ خطوات عملية نحو تنظيم الجولة الحالية للمعرض في الدار البيضاء، المغرب في 2014. وبناءً على ذلك، تم إنشاء لجنة تنظيمية للتحضير للمعرض. وعقدت اللجنة التنظيمية المكونة من مفوضية الاتحاد الأفريقي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمغرب (البلد المضيف للمعرض) والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا اجتماعها الأول في القاهرة، مصر يومي 5 و6 يونيو 2013 واجتماعها الثاني في الدار البيضاء المغرب يومي 17 و18 سبتمبر 2013. وخلال هذه الاجتماعات، وافقت اللجنة، من جملة أمور أخرى، على تغيير طابع المعرض من معرض عام إلى معرض قائم على السلع وأكدت على الحاجة إلى إشراك القطاع الخاص في عمليات التحضير الجارية. كما وافقت على شعار الدورة السابعة - "الصحة والتنمية". سيعقد الاجتماع الثالث للجنة التنظيمية في الدار البيضاء، المملكة المغربية من 17 إلى 19 فبراير 2014. وطلبت اللجنة التنظيمية من مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية وجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية الترويج للدورة السابعة للمعرض التجاري الأفريقي-العربي ودعمه على نطاق واسع.

#### ▪ التعاون المالي.

22- اتساقاً مع صلاحيات المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، لتعزيز التعاون الاقتصادي والمالي والفني بين الإقليمين العربي والأفريقي، اعتمد المصرف في 2011

و2012، قرضاً إجمالياً بلغ قدره 384 مليون دولار أمريكي، لأربعة وعشرين بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء. ويتضمن القرض عناصر منح تتراوح بين 29 و49%. وتشمل المشاريع التي يمولها المصرف بصورة رئيسية بناء الطرق والجسور، المياه، الصحة، التعليم وكهربة الريف. كما وفر المصرف للبلدان الأفريقية مساعدة فنية بما قيمته 16 مليون دولار أمريكي خلال الفترة قيد الاستعراض.

23- علاوة على ذلك، تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا لتقديم المساعدة الفنية للمفوضية من خلال تمويل دورات تدريبية ودراسات. واعتمد المصرف في الآونة الأخيرة، منحة بلغت قيمتها 100,000 دولار أمريكي لتمويل دراسة حول إنشاء صندوق أفريقي عربي للاستجابة لحالات الكوارث.

24- تم إبرام مذكرة تفاهم بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والصندوق العربي للمساعدة الفنية للبلدان الأفريقية وقدم الصندوق الدعم لبرامج التدريب في المفوضية ومختلف مكاتبها الإقليمية مثل مشروع بحث وتطوير الحبوب الغذائية في المناطق شبه القارية (سفجراد).

### (3) الزراعة والأمن الغذائي:

▪ الاجتماع الوزاري الثاني حول التعاون الأفريقي العربي في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

25- وفقاً للقرار الصادر عن الاجتماع الوزاري الأول حول التعاون الأفريقي العربي في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي المنعقد في شرم الشيخ، مصر، في فبراير 2010 والذي دعا إلى عقد الاجتماع الوزاري مرة كل سنتين، تم عقد الاجتماع الوزاري الأفريقي العربي الثاني حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي في الرياض، المملكة العربية السعودية من 29 سبتمبر إلى 2 أكتوبر 2013. أجاز الاجتماع الوزاري توصيات المسؤولين رفيعي المستوى للمزيد من تعزيز التعاون بين الجانبين فيما يخص التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

### ▪ إنشاء وحدة تيسير خطة العمل المشتركة.

26- وفقاً للقرار الصادر عن المؤتمر الوزاري الأول بشأن التعاون الأفريقي العربي في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي، تم اتخاذ بعض الخطوات لإنشاء "وحدة تيسير" تستضيفها المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

- 27- تم افتتاح عمل لجنة التسيير رسمياً في الخرطوم، السودان في أبريل 2011. عقدت اللجنة اجتماعين، أحدهما في الخرطوم والآخر في أبيس أبابا واعتمدت قواعد إجراءاتها. كما تم أيضاً تحديد هيكل صلاحيات وحدة التسيير. غير أن الوحدة لم تبدأ عملها حتى تاريخه بسبب التحديات المالية والفنية والإدارية الأخرى.
- 28- في ضوء التحديات المذكورة أعلاه وبالنظر إلى الحاجة إلى تفادي تعدد مؤسسات لها آثار مالية على المنظمتين، بدأ الجانب الأفريقي مناقشات حول دور وحدة التسيير وصلاحياتها.

#### (4) التعاون الاجتماعي والثقافي:

##### ■ مهرجان الفيلم الأفريقي العربي.

- 29- عملاً بالفقرة 53 من استراتيجية الشراكة الأفريقية العربية وبغية تعزيز التبادل الثقافي بين الجانبين، تم إجراء دراسة حول إقامة مهرجان الفيلم الأفريقي العربي في 2012 وتم بحث تقرير وتوصيات هذه الدراسة من قبل خبراء فنيين من كلتا المنظمتين، والمعهد الثقافي الأفريقي العربي وسائر أصحاب المصلحة في أبريل 2012. وينبغي اتخاذ مزيد من الخطوات من قبل أصحاب المصلحة لتنفيذ المشروع.

##### ■ التعاون الأفريقي العربي في مجال الهجرة.

- 30- وفقاً لأحكام الفقرات من 47 إلى 52 من استراتيجية الشراكة الأفريقية العربية، قامت المنظمتان بتشكيل فريق عمل معني بالتعاون الأفريقي العربي في مجال الهجرة. وقد عقد فريق العمل ثلاثة اجتماعات في كل من القاهرة، مصر، في أبريل 2012 وأبيس أبابا، إثيوبيا، في نوفمبر 2012 وفي القاهرة مجدداً في أكتوبر 2013. خلال هذه الاجتماعات، ناقش فريق العمل إنشاء اللجنة الفنية والتنسيقية الأفريقية العربية المعنية بالهجرة وقام بصياغة اختصاصات اللجنة. وخلال الاجتماع الثالث للجنة التنسيق الأفريقية العربية التي انعقدت في أكتوبر 2013 في القاهرة، أشار الجانبان إلى إن مشروع الاختصاصات ينبغي أن تجيزه أجهزة صنع السياسات في كلا المنظمتين.
- 31- خلال الاجتماع الثالث للجنة التنسيق الأفريقية-العربية المذكور أعلاه، استحضر الجانبان التزام رؤساء الدول والحكومات الأفريقية والعربية بتكثيف التعاون حول مسألة الهجرة حسبما هو منصوص عليه في استراتيجية الشراكة الأفريقية-العربية. وفي هذا الصدد، شدد الجانبان على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الآثار الاجتماعية



والاقتصادية الجسيمة المترتبة عن تحديات الهجرة وأبعادها الخطيرة التي تهدد السلم والأمن والاستقرار والكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان.

#### ▪ إنشاء صندوق أفريقي - عربي للاستجابة للكوارث.

32- عملاً بقرار القمة الأفريقية العربية الثانية بشأن إنشاء صندوق أفريقي-عربي للاستجابة للكوارث، يقوم الجانبان، وبمساعدة مالية قدمها المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، لإعداد دراسة حول تحديد طرق تفعيل الصندوق وإدارته.

#### (5) آليات التنفيذ والمتابعة:

33- خلال الفترة قيد البحث، عقدت المؤسستان التنسيقيتين اجتماعات فنية عديدة وقامتاً بإجراء مشاورات في القاهرة، مصر. كما عقدت اللجنة التنسيقية للشراكة الأفريقية-العربية أربعة اجتماعات في أديس أبابا والقاهرة ومدينة الكويت. وقد تركزت هذه الاجتماعات وال مشاورات على تنفيذ استراتيجية الشراكة وخطة العمل المشتركة 2011-2016 فضلاً عن التحضيرات للقمة الأفريقية العربية الثالثة. عقد أيضاً الاجتماع السادس للتعاون العام بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية في أديس أبابا، أثيوبيا، في ديسمبر 2011.

#### (باء) التحديات:

34- واجه تنفيذ استراتيجية الشراكة الأفريقية العربية وخطة العمل المشتركة 2011-2016 عدداً من التحديات التي أدت بدرجة كبيرة إلى محدودية التقدم المحرز في عملية التنفيذ. بعض هذه التحديات تشمل ما يلي:

#### (1) الأوضاع الاجتماعية والسياسية:

35- شهدت الفترة تحت البحث اضطرابات في عدد من البلدان في كلا الإقليمين بما في ذلك الثورات الشعبية التي اكتسحت أجزاء من المنطقة العربية. وقد صرف هذا الوضع بدرجة كبيرة عناية المنظمين التنسيقيتين.

#### (2) تنفيذ خطة العمل المشتركة:

#### ▪ خطة عمل مشتركة طموحة.

36- إن خطة العمل المشتركة 2011-2016 تعد خطة طموحة جداً. ومع ذلك، لم يتم العمل على تبسيطها وتشمل الخطة عدداً كبيراً من الأنشطة التي لا يمكن تحقيقها في غضون

الفترات الزمنية المحددة. وبعض هذه الأنشطة تتطلب توفير قدرات بشرية وموارد مالية إضافية إذا أريد تنفيذها بنجاح.

#### ▪ الافتقار إلى الموارد.

37- لم تكن خطة العمل المشتركة (2011 - 2016) مصحوبة بآلية تمويل مكرسة لها. وقد كانت هناك محاولة لإنشاء صندوق أفريقي عربي خلال القمة الأفريقية العربية الثانية، غير أن هذا الجهد لم يتكلل بالنجاح. وعليه، فإن المشاريع التي تم إنجازها خلال الفترة التي يشملها التقرير هي تلك التي كان من الممكن تنفيذها بموارد ضئيلة متوفرة لدى المنظمين.

#### ▪ عدم توفر آليات مشتركة محددة.

38- لم يتم تنفيذ الآليات المشتركة المحددة والهياكل التي يجب إنشاؤها لتيسير تنفيذ خطة العمل المشتركة 2011-2016. وتشمل الآليات المتصورة في الخطة إنشاء اتحاد الغرف التجارية والصناعية الأفريقية-العربية، وفرق العمل القطاعية واللجان الفنية.

#### ▪ مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في عملية الشراكة.

39- بالرغم من صدور العديد من القرارات من الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وأجهزة صنع السياسات المشتركة لتسهيل مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني من الإقليمين في عمليات تخطيط وتنفيذ ومتابعة البرامج والمشاريع المشتركة، فإن ذلك لم يتحقق.

40- لم يتم إنشاء منتدى التنمية الأفريقي العربي الذي يعتبر أحد آليات التنفيذ والمتابعة للإستراتيجية الأفريقية العربية. وكان الهدف من المنتدى هو استخدامه كمنهج لمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في عملية الشراكة.

#### (3) البطاء في تحويل المعهد الثقافي الأفريقي العربي إلى المعهد الأفريقي العربي للثقافة والدراسات الإستراتيجية.

41- صدر القرار المتعلق بتحويل المعهد الثقافي الأفريقي العربي إلى المعهد الأفريقي العربي للثقافة والدراسات الإستراتيجية، عن أجهزة صنع السياسات لكل من الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وأجازته القمة الأفريقية العربية الثانية. ويتمثل الهدف من التحول في توسيع نطاق صلاحيات المعهد وتمكينه من معالجة المسائل الإستراتيجية التي تمس

- الشراكة القائمة بين الإقليمين. وكان من المتوقع أيضاً أن يشكل المعهد عنصراً موجهاً للشراكة الأفريقية العربية على أساس البحوث والدراسات العلمية المتواصلة.
- 42- في هذا السياق، توخت الفقرة 55 من استراتيجية الشراكة الأفريقية العربية "تنشيط ومواصلة تقوية المعهد الثقافي الأفريقي العربي بعد تحويله إلى المعهد الأفريقي العربي للثقافة والدراسات الاستراتيجية بغية وضع خطة عمل مفصلة لتعزيز التعاون الاجتماعي والثقافي من خلال التواصل مع مؤسسات أفريقية وعربية مماثلة".
- 43- غير أن هذا لم يتحقق وظل المعهد في الوقت الراهن في وضع مؤسسي ومالي خطير يهدد وجوده. إن البطء في عملية تحويل المعهد وتعزيز قدراته قد أثر على فرص تنفيذ بعض المشاريع الواردة في خطة العمل المشتركة مثل منتدى التنمية الأفريقي العربي ومهرجان الفيلم الأفريقي العربي اللذين يُتوخى من المعهد تنسيقهما.
- 44- في هذا السياق، طلب المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي خلال دورته العادية المنعقدة في مايو 2013، من "المفوضية القيام، بعد إجراء المشاورات مع لجنة الممثلين الدائمين وبالتعاون مع جامعة الدول العربية، بإجراء استعراض لأداء المعهد، وتقديم توصيات عن طريق المجلس التنفيذي، حول استمرارية المعهد إلى القمة الأفريقية العربية الثالثة المقرر عقدها في الكويت في نوفمبر 2013"

#### ثانياً: طريق المضي قدماً:

- 45- كشف هذا التقرير عن أوجه القصور والتحديات في تنفيذ خطة العمل المشتركة 2011-2016. وعليه، فمن الضروري أن تولي كل من أفريقيا والوطن العربي الأولوية للآليات/الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لمعالجة هذه التحديات. وبناء على ما تقدم، يُقترح أن تعالج القمة الأفريقية العربية الثالثة المسائل التالية:
- (1) مواصلة تعزيز الالتزام والإرادة السياسية: انعقدت القمة الأفريقية العربية الثانية بعد فترة فاصلة امتدت إلى 33 عاماً. وعليه، فإن عقد القمة الثالثة في 2013 حسب الاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال القمة الأخيرة التي عقدت في سرت، ليبيا عام 2010، أمر يستحق الثناء. ويرجى من الطرفين الاحتفاظ بهذا الزخم ومواصلة تعزيز التزامهما السياسي واتخاذ خطوات عملية وأنشطة يمكن تنفيذها.
- (2) إنشاء آلية تمويل أفريقية-عربية: من العوائق الرئيسية التي تواجه الشراكة الأفريقية العربية الافتقار إلى الموارد لتمويل مشاريع مشتركة. وعليه، فمن الضروري إنشاء آلية تمويل أفريقية-عربية لتمويل المشاريع المنفق عليها، على أن يتم تحديد طرق دفع المساهمات في الآلية بصفة مشتركة.

(3) **تبسيط الأنشطة:** ينبغي تبسيط برنامج الأولويات 2014-2016 وينبغي أن يتضمن عدداً محدوداً من المشاريع الواقعية القابلة للتحقيق. ويجب ألا يدمج في هذا البرنامج إلا الأنشطة التي بها مصادر تمويل موثوق بها. ويتعين كذلك أن يميز البرنامج بوضوح بين الأنشطة التي يمكن أن تتولى تنفيذها المؤسسات المالية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني وبين الأنشطة التي يتم تنفيذها على مستوى المنظمين التنسيقيين. وتقوم لجنة الشراكة الأفريقية العربية بتحديد المشاريع ذات الأولوية.

(4) **إنشاء/تفعيل آليات مشتركة محددة:**

ينبغي إنشاء الآليات المشتركة المنصوص عليها في استراتيجية الشراكة الأفريقية-العربية لتعزيز الشراكة الأفريقية-العربية في أقرب وقت ممكن.

(5) **تعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني:** يجب التعجيل بتنفيذ القرارات الخاصة بإنشاء الغرف التجارية الصناعية الأفريقية العربية بغية تعزيز مشاركة الفاعلين الرئيسيين في عملية التعاون.

(6) **المنتدى التنموي والاقتصادي الأفريقي العربي:** سوف يعقد منتدى تنموي واقتصادي أفريقي عربي على أساس منتظم إلى جانب مؤتمرات القمة الأفريقية العربية. ويعد المنتدى منبراً لتيسير المناقشات المنتظمة بين البلدان الأفريقية والعربية ومؤسساتها المالية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وجميع أصحاب المصلحة. وسوف يتم تقديم نتائج/توصيات هذا المنتدى إلى القمة لبحثها واعتمادها.

(7) **البدء في آليات تيسير التجارة المتعددة الأطراف:** من أجل توسيع نطاق التبادل التجاري وتنويعه بين الإقليمين، وقد ترى القمة الأفريقية العربية الحاجة إلى إبرام اتفاقيات متعددة الأطراف بين الإقليمين الأفريقي والعربي للحد من الحواجز الجمركية وغير الجمركية وإلغائها في نهاية الأمر بغية تفاذي ازدواجية الضرائب، ومنح معاملة الدولة الأكثر رعاية، من بين جملة أمور أخرى.

(8) **تعزيز آليات التنسيق داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية:** العمل على تعزيز قدرات آليات التنسيق داخل المؤسستين حسب ما تتوخاه استراتيجية الشراكة الأفريقية العربية وذلك لتمكينهما من أداء مسؤولياتهما بفعالية.

46- تم توضيح الإجراءات المقترحة أعلاه بصورة أكبر في المصفوفة التي عنوانها اقتراح إنشاء/تعزيز القدرات المؤسسية والمالية لتنفيذ خطة العمل الأفريقية العربية المشتركة 2011-2016" والمرفقة بهذا التقرير .

### الخاتمة:

47- على الرغم من أن العلاقات بين أفريقيا والعالم العربي ظلت قائمة منذ القدم، إلا أن الشراكة الرسمية بدأت بين الجانبين فقط في مارس 1977، من خلال اعتماد إعلان وبرنامج عمل بهدف تعزيز التضامن السياسي والاقتصادي بين الشعبين الشقيقين في سياق تعاون جنوب - جنوب.

48- تعتبر الشراكة الأفريقية العربية، شراكة بين شعوب متداخلة بدرجة كبيرة تربطها عوامل تاريخية وجيوسياسية واقتصادية ودينية وثقافية ولغوية وعوامل أخرى، حيث إن 70% من العرب أفريقيون، كما أن تسعة من بين الأعضاء الاثنتين والعشرين في جامعة الدول العربية أعضاء في الاتحاد الأفريقي أيضاً. وعليه، فإنه يمكن اعتبار الشراكة الأفريقية العربية شراكة مفروضة طبيعياً.

49- بالإضافة إلى التضامن السياسي، الذي يعتبر مرضياً حتى الآن، يمكن للجانبين أيضاً السعي إلى تعاون اقتصادي ومالي ذي مغزى، بالجمع بين الإمكانيات المالية الهائلة في العالم العربي مع الإمكانيات البشرية و الموارد الطبيعية غير المستغلة تقريباً في أفريقيا. ويمكن مواصلة تعزيز التعاون المالي القائم على المستوى الثنائي بين المؤسسات المالية العربية الوطنية والإقليمية والبلدان الأفريقية، واستخدامه لمساعدة جهود تكامل القارة الأفريقية، من خلال جعلها تركز على برامج التمويل الرئيسية.

50- نظراً لقرب المسافة الجغرافية والعوامل الأخرى، توجد إمكانيات كبرى لتوسيع العلاقات التجارية بين المنطقتين شريطة إنشاء آليات لتيسير التجارة المتعددة الأطراف.

51- وعليه، فإنه من الضروري أن تحدد القمة الأفريقية العربية الثالثة تحديد التوجه السياسي المستقبلي للشراكة، بما في ذلك وضع سياسات واستراتيجيات مناسبة. من شأن ذلك أيضاً أن يكفل الالتزام الكامل وملكية جميع الدول الأعضاء والقطاع الخاص والمجتمع المدني لعملية الشراكة.